جامعة امحمد بوقرة ببومرداس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

المسطرة الاجرائية لملخص مداخلات اليوم الدراسي حول: قراءة في قانون المالية لسنة 2023

هيئة اليوم الدراسي

أ.د/ ياحي مصطفى الرئيس الشرفي لليوم الدراسي----------مدير الجامعة

أ.د/ أونيس عبد المجيد المنسق العام للملتقي ----------عميد الكلية

أ.د/ يحياوي نصيرة المشرف --العام مديرة مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

ا د/ بوزيدة حميد ----------=======----------رئيس اليوم الدراسي

د. دبوزين محمد ----------==========----------===-----رئيس اللجنة العلمية

د سايج فايز ----------رئيس اللجنة التنظيمية

اعداد وتنسيق:

أ.د بوزيدة حميد

تقديم:

بتاريخ الثلاثاء 23 ماي 2023 انعقد اليوم الدراسي حول: قراءة في قانون المالية لسنة 2023، لفائدة طلبة الدكتوراه والماستر و المهتمين بقضايا المالية العمومية والجباية.

تدرج هذه التظاهرة ضمن النشاطات العلمية لمخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات بالتنسيق مع الكلية و المبرمجة خلال 2023 ، حيث تم افتتاح اليوم الدراسي من طرف رئيس اليوم الدراسي الأستاذ بوزيدة حميد بتقديم عرض حول إشكالية وأهمية الموضوع بالإضافة إلى أهدافه المحددة وفق الآتي:

- تحليل العلاقة بين قانون المالية 2023 والإصلاح الميزانياتي ؛
- التعرف على المقاربة الجديدة في التسيير المالي وإصلاح الميزانية؛
- عرض وتحليل أهم ما جاء به القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية؛
- تقديم وتحليل المؤشرات الكلية الاقتصادية والمالية المعتمدة في تأطير الموازنة العامة لسنة 2023،
- تقديم وتحليل التدابير الجبائية والجمركية الجديدة في قانون المالية 2023 –
-

فهرس المداخلات

الرقم	عنوان المداخلة	المشارك
01	الإصلاح الميزانياتي في الجزائر ضمن القانون العضوي الجديد لقانون المالية 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018	السيدة أخــزرون رشيدة - جامعة بومرداس -
02	مستجدات القانون العضوي لقوانين المالية رقم 18-15	د . دبوزين محمد د. ملوكي اوس أ .د يحياوي نصيرة جامعة بومرداس
03	المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قانون المالية لسنة2023	أ .د دبيش أحمد أ .د اونيس عبد المجيد
04	الاجراءات الجبائية المتضمنة في قانون المالية لسنة 2023	ط د القريشي نادية أ. د بوزيدة حميد جامعة بومرداس
05	المداخلة5 القانون 18-15 وآثاره على المحاسبة العمومية في الجزائر	د. موساوي سليم . د يوسفي نور الدين

ملخص المداخلات

المداخلة 1: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر
ضمن القانون العضوي الجديد لقانون المالية 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018

اعداد: السيدة: أخـزرون رشيدة -رئيسة مصلحة الميزانية كلية الحقوق جامعة بومرداس -

تناولت هذه المداخلة أسباب الاصلاح في تسيير الميزانية العامة في الجزائر والمجسد في القانون 18-15 ، والاهداف المرجوة منه كتحسين نجاعة الإنفاق العام وترشيده ومنه التحول من منطق تسيير قائم على الوسائل والعمل الإداري التقني الذي يركز على الشرعية القانونية فقط، إلى التسيير القائم على النتائج وثقافة الإدارة المناجيريالية تهدف لخدمة المواطن وتحقيق نجاعة الخدمة العمومية.

كما بينت أن الإصلاح الميزانياتي في الجزائر الذي من دخل حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي سنة 2023، سيحقق نقلة نوعية في مجال التسيير العمومي لكونه يحمل في طياته الأخذ بآليات حوكمة الميزانية العامة للدولة ، ويكرس اعتماد أسلوب الإدارة بالنتائج، بما يعزز من شفافية ومصداقية المعلومات المتضمنة في الميزانية العامة للدولة.

كما عرضت المداخلة مختلف تطور مراحل التسيير الميزانياتي في الجزائر والمتمثلة في:

1- مرحلة التسيير التقليدي:من الاستقلال إلى غاية 2001 : تميزت هذه المرحلة في البداية بالإبقاء على نظام التسيير الذي يركز على الوسائل الموروثة عن النظام الفرنسي، لكن مع استقرار البلاد سياسيا تم صدور مجموعة من القوانين أهمها القانون 84-17 مؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، وقانون المحاسبة العمومية 90-21 مؤرخ في 15 اوت 1990

من 2001 إلى 2017 فترة المسوحات : تميزت بوضع أسلوب موحد لتطبيقه على جميع الوحدات الحكومية وإحداث عملية إصلاح شاملة التي بدأت ببداية فترة المسوحات وعمليات التقييم التي قام بها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لتقييم النظام المالي في الجزائر ، كانت أولى النتائج احتلال الجزائر مكانة ضمن المجموعة "س" لحصولها على نتائج صنفتها ضمن الدول الفقيرة والمدينة جدا فهي لم تستجب سوى لخمس مؤشرات ضمن 16 مؤشر لانعدام الشفافية والمصداقية في إعداد الميزانية العامة ، و عدم موثوقية التقارير النهائية وانحصار المراقبة على المستوى التنظيمي فقط دون وجود متابعة تقنية أو مادية من طرف هيئات التنفيذ عقد ت

الجزائر اتفاق مع الشركة الكندية للخدمات والاستشارات لوضع مبادئ نظام لإعداد ميزانية الدولة حسب برامج وأهداف ومع مجمع النفع العام الفرنسي الذي سلم له مهمة أعادة هيكلة دورة النفقة وذلك بإعادة النظر بصفة عامة في تحضير الميزانية وتنفيها بما يسمح بتحسين الأداء والفعالية والكفاءة في تنفيذ ميزانية البرامج.

2- مرحلة التسيير الجديد (صدور القانون العضوي الجديد لقوانين المالية رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018) تمثلت المحاور الجديدة للإصلاح الميزانياتي في:

- التسيير الميزانياتي (المبادئ الجديدة -دورة الميزانية، التصنيف الجديد للنفقات والإيرادات العمومية) ؛
- لإطار المتوسط المدى (CBMT-CDMT) ؛
- النظام المحاسبي الجديد ؛
- النظام المدمج للتسيير الميزانياتي.

تناولت هذه المداخلة:

1. نقائص النظام الموازناتي الجزائري قبل 2023 من خلال:

- ميزانيات التسيير والاستثمار غير متناسقة،
- غياب اطار متعدد السنوات في تخطيط النفقات العمومية،
- تسيير النفقات على أساس الوسائل لا النتائج المستهدفة،
- صعوبة الحصول على الوثائق الموازناتية، واذا تم الحصول عليها نجدها في غالب الأحيان قليلة الشفافية،
- عدم فعالية الرقابة القبلية على النفقات، لمعرفة مدى توافقها مع ما تم تقديره في الموازنة،

2. أهمية القانون العضوي 18-15:

- ضرورة ادخال وسائل وأدوات اقتصادية علمية في التسيير العمومي للإدارات والهيئات التابعة للدولة (محاسبة تحليلية للتكاليف، مراقبة التسيير، لوحات القيادة، طرق التنبؤ واختيار المشاريع، التدقيق العمومي.)،

- تحقيق مشاريع ذات إنتاجية لدفع حركة النمو،
- تحسين فعالية تدخل الدولة (المشاريع الاستثمارية الأساسية، مثل البنى التحتية).

الأهداف المرجوة من عصرنة النظام الموازني،

- العناصر الأساسية لعصرنة النظام الموازني،

- اعداد الموازنات ببرامج مرتكزة على أساس النتائج في إطار الأهداف، وتكون قابلة للقياس عبر النتائج، ومقيّمة بمؤشرات أداء.

- بناء ميزانية الدولة على أساس أهداف محددة، هذا ما يعزز قدرات تقيمها من طرف وزارة المالية،
- نظام معلومات مدمج، وهذ باستعمال مسالك آلية لتدفق المعلومات حول النفقات (أنظمة رقمنه سريعة ومدمجة)،

المداخلة 3 : المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قانون المالية لسنة2023

اعداد: أ.د احمد دبيش جامعة بومرداس أ. د اونيس عبد المجيد - جامعة بومرداس -

أبرزت وحللت هذه المداخلة أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قانون المالية 2023 والمرتكزة أساسا على:

- اعتماد التأطير الاقتصادي الكلي والميزانياتي على المدى المتوسط 3 سنوات 2022، 20233، 2024.
- السعر المرجعي لبرميل النفط الخام بـ 60 دولارًا خلال الفترة 2023-2025
- سعر السوق لبرميل النفط الخام بـ 70 دولارًا خلال الفترة 2023-2025.
- معدل التضخم بـ 5.1 % سنة 2023 و4.5 %سنة 2024 و4 % خلال 2025،
- النمو الاقتصادي نسبة 4.1 % سنة 2023 و+ 4.4 %سنة 2024 ثمّ + 4.6 % في 2025.
- عائدات صادرات السلع إلى 46.3 مليار دولار في 2023، وستصل خلال 2024 و2025 إلى 46.4 مليار دولار و45.8 مليار دولار على التوالي.
- ستنخفض واردات السلع الى 36ر9 مليار دولار سنة 2023 (-2ر4 %مقارنة بـ 2022) وستصل الى 35 مليار دولار سنة 2024 وإلى 34.2 مليار دولار سنة 2025.
- سيسجل الميزان التجاري فائضا سيبلغ 9ر4 مليار دولار سنة 2023، ثمّ 11.3 مليار دولار و11.6 مليار دولار سنتي 2024 و2025 على التوالي.
- سيسجل ميزان المدفوعات فائضا بـ 5.7 مليارات دولار سنة 2023، ليرتفع إلى 6.5 مليارات دولار سنة 2024 و6.8 مليارات دولار نهاية سنة 2025.
- سترتفع ايرادات الميزانية الاجمالية المقدرة ما بين 2023 و2025 بنسبة 4 % في المتوسط لتبلغ 9ر7901 مليار دج في سنة 2023 و2ر8187 مليار دج في سنة 2024 ثم 6ر8454 دج سنة 2025.
- سترتفع الجباية البترولية المقيدة في الميزانية بين 2023 و2025 بمتوسط سنوي قدره 9ر2 % ، لتنتقل من 5ر3298 مليار دج سنة 2023 الى 6ر3409 مليار دج سنة 2024 ثم الى 2ر3502 مليار دج في 2025.

- ستسجل الموارد العادية نموا بـ 4.8 % في المتوسط خلال الفترة 2023-2025، نتيجة لارتفاع الايرادات الجبائية (حوالي +6ر6 % في المتوسط بين سنتي 2023 و2025). ستنتقل الموارد العادية من 4ر4603 مليار دج سنة 2023 إلى 6ر4777 مليار دج ثم إلى 4ر4952 مليار دج في سنة 2025.
- ستبلغ نفقات الميزانية 8ر13786 مليار دج في سنة 2023 و4ر13918 مليار دج في سنة 2024 و 4ر13998 مليار دج خلال سنة 2025.
- سترتفع نفقات التسيير بـ 9ر26 %سنة 2023 لتصل الى 6ر9767 وبنسبة 5ر3 %في المتوسط بين سنتي 2024 و2025.
- توقع ارتفاع نفقات التجهيز سنة 2023 ب7ر2 %مقارنة بـ 2022 ، ثم ستسجل انخفاضًا بـ 7ر9 %سنة 2024، ثم انخفاضا ب5ر2 % سنة 2025 . ستنتقل نفقات التجهيز من 3ر4019 مليار دج سنة 2023 الى 4ر3538 مليار دج سنة 2025.

المداخلة 4 : الاجراءات الجبائية المتضمنة في قانون المالية لسنة 2023
: ط د القريشي نادية جامعة بومرداس أ. د بوزيدة حميد جامعة بومرداس

تناولت هذه المداخلة بالتحليل أبعاد وأهداف الاجراءات الجبائية الواردة في القانون رقم 22 - 24 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 هجري الموافق 25 ديسمبر سنة 2022، المتضمن قانون المالية لسنة 2023 ، و بينت الأهداف التي ترمي اليها والمتمثلة أساسا في:

1. تبسيط وتوافق الاجراءات الجبائية من خلال:

- تطبيق الإخضاع على الهامش بدل رقم الأعمال، بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة، للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع المحددة هوامشها وأسعارها عن طريق التنظيم وهذا **بهدف** تخفيض العبء الجبائي لتجار التجزئة الذين يعملون بتجارة هذه المواد.
- اعادة دفع الاقتطاعات من المصدر التي تخص المرتبات والاجور والمنح والريوع العمرية المنجزة من طر ف المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسّط للمهن غير التجارية.
- امكانية اختيار الخضوع للنظام المبسّط للمهن غير التجارية.
- تخفيف شروط قابلية خصم الأعباء عند تحديد النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي من خلال الرفع من السقف القابل لخصم الأعباء المدفوعة نقدًا من 300.000 دج الى 1.000.000دج مع احتساب كل الرسوم؛
- قبول خصم الأعباء التي يتم تسديدها عن طريق الدفع في حساب بنكي، في تحديد النتيجة الجبائية، بالإضافة الى غيرها من وسائل الدفع المقبولة.
- تخفيف شروط قابلية خصم الرسم على القيمة المضافة بعنوان الفواتير المسددة عن طريق الدفع نقدا.
- رفع السقف القابل لخصم الرسم على القيمة المضافة المثقلة للفواتير المدفوعة نقدا، من 100.000 دج الى 1.000.000 دج، مع احتساب كل الرسوم؛
- منح حق الخصم عندما يتم تسديد مبلغ الفاتورة عن طريق الدفع في حساب بنكي بالإضافة الى غيرها من وسائل الدفع المقبولة.

- رفع سقف المداخيل الايجارية المعنية بالخضوع للمعدل المؤقت للضريبة من جهة أأخرى رفع سقف الايجارات السنوية الاجمالية الخاضعة للمعدل المؤقت 07%، من 600.000 دج الى 1.8000.000 دج. بهدف تخفيض العبء الضريبي من جهة، وتبسيط اجراءات التصريح بالضريبة ودفعها

2. دعم وتشجيع الاستثمار؛

- **تأسيس إعفاءات دائمة ومؤقتة في مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات منها :**

✓ اعفاء دائم لفائدة تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات، واتحاداتها المستفيدة من اعتماد تسلمه مصالح الوزارة الوصية، بهدف تشجيع انشاءها.

✓ اعفاء مؤقت لمدة 05 سنوات، ابتداء من 01 جانف 2023، للأرباح الناتجة عن ايداع في حسابات الاستثمار، والمحققة في اطار العمليات البنكية التابعة للصيرفة الاسلامية.

- **تخفيف الاجراء المنظم لإعادة استثمار المزايا الجبائية الممنوحة في اطار انظمة** دعم الاستثمار وذلك بالسماح بإعادة استثمار 30٪ من الأرباح المقابلة للإعفاءات أو التخفيضات الممنوحة.

وخصم المبلغ الواجب اعادة استثماره من الربح القابل للتوزيع للسنة المعنية، في حدود 30% من هذا الأخير؛

✓ اعادة الاستثمار في غضون أربعة (04) سنوات ابتداء من تاريخ اقفال السنة التي خضعت نتائجها للنظام التفضيلي؛

✓ امكانية اعادة الاستثمار خلال السنة أو السنوات التي تلي السنة التي يرتبط بها، في حدود اجل (04) سنوات المذكور أعلاه.

✓ في حالة تراكم مبالغ المزايا الجبائية المتعلقة بعدة سنوات، يتم حساب الفترة الرباعية بطريقة منفصلة لكل سنة.

✓ تحديد أشكال اعادة الاستثمار في اقتناء الأصول المادية أو المعنوية التي تدخل مباشرة في أنشطة انتاج السلع والخدمات واقتناء سندات التوظيف؛ وشراء ا الاسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة، التي تسمح بالمشاركة في رأس مال شركة أأخرى تعمل في انتاج السلع أو الأعمال أو الخدمات، شريطة التحرير الكامل لمبلغ الامتياز الواجب إعادة استثماره.

✓ المساهمة في رأس مال مؤسسة حاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" أو "مؤسسة حاضنة"، شريطة التحرير الكامل لمبلغ الامتياز الواجب اعادة استثماره.

– **تشجيع البحث وتطوير المؤسسات**:

✓ مراجعة السقف من 100.000.000 دج الى 200.000.000 دج لخصم النفقات المستثمرة والمصروفة في اطار البحث والتطوير على مستوى المؤسسات ودلك عند تحديد النتيجة الجبائية ، وهذا في حدود30% بدلا عن 10%من الدخل أو الربح؛

✓ منح نفس الامتياز الجبائي على النفقات المصروفة في برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة" مؤسسة ناشئة" أو " حاضنة أعمال "

تأسيس نظام جبائي خاص بالأنشطة الممارسة ضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي:
بهدف تكييف النظام الضريبي مع القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي، من أجل تطوير روح المقاولاتية وتسهيل ولوج الشباب الى سوق العمل عن طريق التوظيف الذاتي.

✓ اخضاع الأنشطة الممارسة ضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي، والتي تحدد عن طريق التنظيم، الى الضريبة الجزافية الوحيدة، بمعدل 5% ؛

✓ أن لا يتعدى رقم الأعمال السنوي للمكلفين بالضريبة التابعين لنظام المقاول الذاتي مبلغ 5.000.000 دج

3. تعبئة الموارد الجبائية: من خلال التدابير التالية:

– الرفع من 2.500 دج الى 10.000 دج لمبلغ الحد الأقصى لحقوق الطابع للمخالصة المطبقة على مختلف السندات، مع الاحتفاظ بالمبلغ المستحق الأدنى 5 دج.

– اخضاع السيجارة الالكترونية للرسم الداخلي على الاستهلاك

3. مكافحة الغش الجبائي: عن طريق:

– توسيع مجال اجرا ء التحقيق المعمق للوضعية الجبائية الشاملة VASFE ليشمل الضريبة على الثروة؛

– توسيع مجال إجراء التحقيق حول الوضعية الجبائية الشاملة للضريبة على الثروة حيث سيتم إجراء عملية الرقابة في مجال التحقيق المعمق للوضعية

الجبائية على الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على الثروة في آن واحد بهدف تعزيز وسائل تدخل الادارة الجبائية في مجال مراقبة التزامات تصريح ودفع الضريبة على الثروة؛

- بخصوص ممارسة حق الاسترداد في حالة سحب حالة سحب جزئي أو كلي للمزايا الجبائية المتعلقة بمختلف الأنظمة التفضيلية، جاء في القانون أن احتساب أجل الاسترداد يسري اعتبارا من تاريخ توقيع قرار السحب من طرف السلطة الإدارية المختصة وفق بيان المديرية.

المداخلة 5 :القانون العضوي 18- 15 المتعلق بقوانين المالية وآثاره على المحاسبة العمومية

إعداد: د . موساوي سليم - جامعة بومرداس د. يوسفي نور الدين - جامعة بومرداس -

الملخص:

جاء القانون العضوي 18- 15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية(1) - إيذانا بمرحلة جديدة في التسيير العمومي والمالية العمومية، حيث كان بمثابة ثورة على أحكام القانون السابق المتعلق بقوانين المالية (2) رقم 84- 17 المؤرخ في 07 جويلية 1984م. وكما أن التجديد طال كذلك معظم مناحي المالية العمومية وحتى التسيير العمومي، وكذا قواعد المحاسبة العمومية على مستوى أعوان المحاسبة العمومية ومبادئها المحاسبية .

حيث سيتمتع كل من الآمرين بالصرف ومسؤولي البرامج بقدر واسع من الحرية في التسيير واتخاذ القرار، لكن مقابل تحملهم مسؤولية أكبر في تحقيق الأهداف الموضوعة تحت تصرفهم، مع إلزامية إعداد تقارير أكثر دقة عن تسيير أدائهم والتي تكون مرفقة بمؤشرات الأداء وهذا ما سيضفي المرونة في التعامل.

تمحور كذلك إصلاح المحاسبة العمومية؛ حول الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة على أساس الاستحقاق، وفق نظام محاسبي يهدف إلى تنظيم المعلومة المالية وتقديمها بالشكل الذي يتماشى ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام.

يختلف القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية عن القانون السابق المتعلق بقوانين المالية 84- 17، حيث احتوى إصلاحات على مستوى الاصلاح الميزانياتي والتسيير العمومي للمالية العمومية، إذ لم تكن **أحكامه تحمل طابعا تعديليا بل طابعا إلغائيا** لمعظم أحكام القانون السابق.

أصبح التسيير العمومي للمالية العمومية قائما على النتائج ومبني على الوسائل وليس كما كان قائما على تعبئة الوسائل وتصريف الأعمال، وامتد التجديد إلى كيفية إعداد وتحضير مشروع قانون المالية ومكونات وآجال الايداع، كما تم تشديد الرقابة بحيث أصبحت الميزانية وما تعلق بها يمر على موافقة البرلمان ولاسيما الحسابات الخاصة للخزينة التي يصوت عليها بنفس الإجراءات.

التجديد مس أيضا المبادئ العامة للميزانية بحيث لم تبق المبادئ الكلاسيكية على حالها، حيث تم التعديل عليها على غرار مبدأ السنوية ضيف إليه مبدأ الاطار الذي الميزانياتي المتعدد السنوات والمتوسط المدى، وتم تبني مبادئ جديدة على غرار مبدأ الصدق الميزاني ومبدأ البرمجة الميزانية، أما موارد الدولة وأعباءها فقد كان لها نصيب من التجديد، من خلال التصنيفات الجديدة لأعباء النفقات العمومية والإيرادات العمومية.